أثر الحوكمة البنكية في تحقيق الاستقرار المالي داخل المنظومة البنكية الجزائرية: دراسة تحليلية لبنك الجزائر للفترة (2014-2021)

The impact of banking governance on achieving financial stability within the Algerian banking system: an analytical study of the Bank of Algeria for the period (2014-2021)

بدر الدين عاشوري*	حمزة طيبي
مخبر دراسات التنمية الإقتصادية	مخبر دراسات التنمية الإقتصادية
جامعة الأغواط (الجزائر)	جامعة الأغواط (الجزائر)
b.achouri@lagh-univ.dz	*h.taibi@lagh-univ.dz*

تاريخ الاستلام: 12 /2023/03 تاريخ القبول: 26 /2023/04 تاريخ النشر : 30 /2023/06

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الحوكمة البنكية في تحقيق الاستقرار المالي، من خلال إجراء دراسة تحليلية لبنك الجزائر خلال الفترة (2014-2021) ومعالجة الجوانب المختلفة التي تعزز الاستقرار المالي داخل النظام البنكي.

توصلت الدراسة إلى أن نسب الملاءة للقطاع البنكي تجاوزت متطلبات الحد الأدنى للقواعد الاحترازية الموصى بها في إطار اتفاقية بازل 3، خاصة الأموال الخاصة القاعدية والملاءة الكلية. تحد ملكية الدولة لمعظم البنوك العاملة في الجزائر من المنافسة الشفافة بينها، وهذا غالبا ما يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي في النظام البنكي، فيجب على بنك الجزائر أن يلعب دوره في تعزيز الاستقرار المالي من خلال إصدار اللوائح والقواعد التنظيمية وفرض الرقابة الإشرافية على عمل البنوك.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الاستقرار المالي، النظام البنكي، مؤشرات السلامة مالية.

تصنيف *JEL*: G21 ; G34; E58; E63.

Abstract :

This study aims to highlight the impact of banking governance on achieving financial stability by conducting an analytical study of the Bank of Algeria during the period (2014-2021) and addressing the various aspects that enhance financial stability within the banking system.

The study concluded that the solvency ratios of the banking sector exceeded the minimum requirements of the prudential rules recommended under Basel III, especially in terms of Tier 1 capital and total solvency. The state ownership of most of the banks operating in Algeria hinders transparent competition among them, which often leads to financial instability in the banking system. Therefore, the Bank of Algeria must play its role in enhancing financial stability by issuing regulations and regulatory rules and imposing supervisory oversight on banks' operations

Keywords: Governance, Financial Stability, Banking System, Financial Safety Indicators.

JEL classification codes : G21 ; G34 ; E58 ; E63.

* المؤلف المرسل: عاشوري بدرالدين، *b.achouri@lagh-univ.dz*

مقدمة

يعد الجهاز البنكي من أهم مكونات النظام المالي لأن استقراره يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق الاستقرار في النظام البنكي. إن عولمة الأسواق المالية وظهور العديد من الابتكارات المالية تحد من فاعلية الأدوات التقليدية، والسياسات الهادفة إلى ضمان استقرار النظام البنكي وهي أحد أسباب عدم استقرار النظام البنكي.

تهدف الحوكمة البنكية إلى حماية حقوق ومصالح المساهمين والمودعين والالتزام بالممارسات المهنية الجيدة من أجل ضمان الاستقرار المالي والبنكي على المستويين الجزئي والكلي. وعلى هذا الأساس كان من الطبيعي أن تركز لجنة بازل للرقابة البنكية على الحوكمة البنكية والتأكيد على أهميتها من خلال الإصدارات والتوصيات. حيث تهدف لجنة بازل إلى ضمان حد أدنى من رأس مال البنوك لضمان سلامة النظام البنكي والمالي، وتهدف أيضا إلى ضمان إدارة أموال المودعين بطريقة حكيمة من خلال الإدارة السليمة للمخاطر والالتزام الفعال بمبادئ الإشراف البنكي.

إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق، فإننا نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير الحوكمة البنكية في تحقيق الاستقرار المالي داخل بنك الجزائر للفترة (2014-2021)؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ هل توجد علاقة بين الحوكمة البنكية والإستقرار المالي؟
- ❖ ما هي أهم القواعد الإحترازية التي تحقق الاستقرار المالي في بنك الجزائر؟
- ❖ هل لبنك الجزائر دور في تحقيق الاستقرار في النظام البنكي؟
- ❖ ماهو أثر الالتزام بالقواعد الإحترازية الموصى بها في إطار بازل 3 في تحقيق الاستقرار المالي داخل بنك الجزائر؟

فرضيات الدراسة

- ❖ توجد علاقة تبادلية بين الحوكمة البنكية واستقرار النظام المالي.
- ❖ تؤثر القواعد الإحترازية على تحقيق الاستقرار المالي داخل بنك الجزائر.
- ❖ يساهم بنك الجزائر في الرقابة والإشراف من خلال متابعة تطبيق البنوك للحوكمة لتحقيق الاستقرار المالي.
- ❖ يتحقق الاستقرار المالي داخل بنك الجزائر من خلال إرساء الحوكمة ومبادئها الموصي بها من طرف لجة بازل3.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- ❖ توفير فهم أفضل للحوكمة البنكية وأهميتها في تحقيق الاستقرار المالي داخل المنظومة البنكية الجزائرية.
- ❖ تحديد العلاقة التي تربط بين الحوكمة البنكية والاستقرار المالي.
- ❖ توضيح الدور الذي يلعبه بنك الجزائر في تطبيق الحوكمة البنكية لتحقيق السلامة المالية في القطاع البنكي الجزائري بغية حماية النظام المالي ككل.

منهج الدراسة

لقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لطبيعة الموضوع، حيث سنعتمد على المنهج الوصفي من خلال عرض عموميات مرتبطة بالحوكمة البنكية والاستقرار المالي، وكذلك المنهج التحليلي في دراسة وضعية بنك الجزائر في تطبيق الحوكمة البنكية داخل البنوك والمؤسسات المالية لتحقيق السلامة المالية للمنظومة البنكية خلال الفترة (2014-2021).

تقسيمات الدراسة

من اجل الإلمام الشامل بموضوع الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية وهي كتالي:

I- الإطار النظري للحوكمة البنكية.

II- الاستقرار المالي.

III- دراسة تحليلية لأثر الحوكمة في تحقيق الإستقرار المالي داخل بنك الجزائر (2014-2021).

I- الإطار النظري للحوكمة البنكية

تعتبر البنوك من الركائز الأساسية في بناء الاقتصاد الوطني، لذلك حرصت سلطات الرقابة الداخلية والخارجية على صياغة قوانين بنكية دولية للحد من المخاطر التي تواجه البنوك وتحقيق الإستقرار المالي، من أجل التنمية السليمة على مستوى الاقتصاد الكلي أو على مستوى المؤسسات المالية وغير المالية.

1. تعريف الحوكمة البنكية

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالحوكمة البنكية نذكر منها التعاريف التالية:

تعرف لجنة بازل للرقابة البنكية الحوكمة البنكية على أنها: "تشمل الطريقة التي تدار بها المؤسسات البنكية من قبل مجالس إدارتها والإدارة العليا، والتي من شأنها أن تؤثر على وضع الأهداف البنكية مع كيفية إدارة العمليات البنكية بطريقة آمنة وسليمة. بما يتوافق مع القوانين النافذة وبما يحمي مصالح المودعين وأصحاب المصلحة". (عثماني و بن مخلوف، 2015، صفحة 596).

عرّفها بنك التسويات الدولية بأنها " هي الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية التخطيط لأهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة، مع الالتزام بالعمل وفق القوانين والأنظمة السائدة بما يحقق حماية مصالح المودعين." (شادي و بوطالي، 2022، صفحة 284)

تعرف البنوك الحوكمة البنكية، أو ما يعرف بنظام الرقابة المؤسسية، على أنها "مجموعة من الأنظمة والإجراءات والسياسات التي يتم من خلالها التحكم في البنوك وتوجيهها"، في المجالات التالية: (حاكم و حمد، 2012، صفحة 12)

- ❖ تحديد الأهداف المرحلية والاستراتيجية والقيم السلوكية للمؤسسة البنكية وتعميمها على كافة المستويات الوظيفية؛
- ❖ وضع السياسات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف والقيم؛
- ❖ وضع الأسس والقواعد لممارسة الأعمال اليومية؛
- ❖ وضع الضوابط اللازمة لضمن الالتزام التام بتلك القواعد وإصدار المنشورات المنظمة لها وإجراءاتها؛
- ❖ كيفية حماية حقوق المودعين وأصحاب المصلحة مع مراعاة مصالح المالكين الرئيسيين؛
- ❖ التوفيق بين السياسات الهادفة إلى تحقيق أهداف المؤسسة البنكية وما هو مطلوب في العمل على إرساء أسس الأمن والسلامة، مع الالتزام بالقوانين والأنظمة الصادرة عن البنك المركزي.

2. مبادئ الحوكمة للجنة بازل للرقابة البنكية

أصدرت لجنة بازل تقريرا حول تعزيز الحوكمة في البنوك. يتضمن هذا التقرير مبادئ الحوكمة في البنوك والتي تتمثل في العناصر التالية: (بوفاتح، 2022، صفحة 295)

- ❖ المسؤوليات العامة لمجلس الإدارة؛
- ❖ مؤهلات مجلس الإدارة وممارساته؛
- ❖ الإدارة العليا، وحوكمة هياكل المجموعة؛
- ❖ إدارة المخاطر، وتحديدها ومراقبتها، والإبلاغ عن المخاطر؛
- ❖ الإمتثال؛
- ❖ التدقيق الداخلي؛
- ❖ التعويضات؛
- ❖ الإفصاح والشفافية، ودور المشرفين.

3. آليات الحوكمة البنكية: يمكن توضيح آليات الحوكمة البنكية في النقاط الآتي:

الجدول رقم (01): يوضح آليات الحوكمة البنكية

آليات الحوكمة البنكية	
مجلس الإدارة	يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية المطلقة عن عمليات البنك وعن القوة المالية للبنك، لذلك يجب أن يكون لدى مجلس الإدارة المعلومات الكافية التي تمكنه من الحكم على أداء الإدارة، من أجل تحديد أوجه القصور، وبالتالي تمكينها من اتخاذ الاجراءات المناسبة.
الإدارة العليا	وهي الإدارة المسؤولة عن تنفيذ السياسات التي وضعها مجلس الإدارة ويجب أن يتمتع المدراء التنفيذين بالخبرة والقدرة على المنافسة.
لجنة المراجعة	تشرف على مدققي حسابات البنك سواء من الداخل أو الخارج حيث لها صلاحية الموافقة على تعيينهم أو عزلهم والموافقة على نطاق المراجعة ودوريتها واستلام التقارير المدفوعة منهم وكذلك التحقق من أن إدارة البنوك تتخذ التدابير التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب لمواجهة ضعف الرقابة أو خرق التطبيق. السياسات والقوانين واللوائح وغيرها من المشاكل التي يحددها المدققون. لتعزيز استقلالية هذه اللجنة، يجب أن تضم أعضاء من خارج البنك، بشرط أن يكون لديهم خبرة بنكية أو مالية.
المراجع الداخلي	يقوم بإعداد التقارير لتمكين الإدارة من القيام بمسؤولياتها المختلفة وإسناد قراراتها إلى المعلومات الصحيحة المتوافقة مع السياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح التي يعمل البنك من خلالها، وإبلاغ الإدارة بما إذا كانت عملياتها الرئيسية تتمتع بإدارة سليمة للمخاطر. وأنظمة الرقابة الداخلية.
المراجع الخارجي	يتحقق من عدالة ومصداقية بيانات القوائم المالية، ويضمن التزام إدارة البنك بتطبيق القواعد الواردة في اللوائح والأنظمة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (أحمد، 2019، الصفحات 71-72)

4. العوامل اللازم توافرها لممارسة الحوكمة الجيدة في البنوك

تتمثل العوامل اللازمة لممارسة الحوكمة الجيدة داخل البنوك في النقاط التالية: (بوقرة و عريوة ، 2016، الصفحات 38-39)

- ❖ قيام البنك المركزي بإصدار قواعد رقابية خاصة بالحوكمة تكون مقبولة ومعترف بها من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة؛
- ❖ يجب أن يكون لدى مجالس إدارة البنوك قناعة كافية بأهمية هذه القواعد والضوابط في المساعدة على تنفيذها؛
- ❖ توفر إستراتيجية واضحة يمكن على أساسها قياس مدى نجاح البنك ومدى مساهمة الإدارة والأفراد في هذا النجاح؛
- ❖ التأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وتنوع خبراتهم وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة، وضرورة توافر مستويات ملائمة من المراجعة والفحص داخل كل بنك؛
- ❖ ضرورة توافر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال وأنشطة البنك والإدارة.

II- الاستقرار المالي

لا يشير مفهوم الاستقرار المالي إلى موقف أو مسار زمني محدد يقوم عليه بعد كل صدمة، بل يشير إلى نطاق ممتد وسلسلة من الأحداث ذات الصلة والأبعاد المتعددة.

1. تعريف الاستقرار المالي

هناك العديد من التعريفات للإستقرار المالي،" يشترك معظمهم في أن الاستقرار المالي مرتبط بغياب الفجوات الزمنية على مستوى النظام التي يفشل خلالها النظام المالي في أداء وظائفه، وهذه الفجوة الزمنية تسمى الأزمة المالية. يمتد مفهوم الاستقرار المالي ليشمل مرونة القطاع المالي وقدرته على استيعاب حالات الضغط الشديد والاضطراب". (قندوز، سائد، و سراج، 2022، صفحة 06)

الاستقرار المالي هو "مفهوم لا يشير إلى مسار ثابت يمكن أن يشير إليه النظام المالي، ولكنه يشير إلى نطاق موسع وسلسلة متصلة من الأحداث متعددة الأبعاد، والتي تحدث من خلال العديد من المتغيرات التي يمكن رؤيتها وقياسها، والتي تستخدم أيضًا لتحديد مدى كفاءة النظام المالي في أداء وظائفه، وبالنظر إلى تعدد جوانب الاستقرار المالي، لا يمكن قياس أي تغيير يحدث باستخدام مؤشر كمي واحد، مثل آثار العدوى بين مختلف قطاعات النظام المالي تزيد من صعوبة التنبؤ بالأزمات المالية، وبالتالي فإن تقييم مدى إستقرار النظام المالي يتطلب إعتماد مفهوم منهجي شامل". (بن شيخ، 2017، صفحة 279)

يعرف الاستقرار المالي أنه" تجنب الوقوع في الأزمات المالية لأن الأزمة المالية هي فقدان الثقة في عملة الدولة أو الأصول المالية الأخرى، مما يدفع المستثمرين الأجانب إلى سحب رؤوس أموالهم من البلد. (السبعاوي، أحمد، و سليمان، 2012، صفحة 70)، ويمكن إعتبار النظام المالي مستقر إذا كان يتسم بالقدرات التالية:

- ❖ إدارة التوزيع الفعال للموارد الاقتصادية، حسب المناطق الجغرافية وعلى مر الزمن، بالإضافة إلى العمليات المالية والاقتصادية الأخرى (مثل الادخار والاستثمار، والإقراض والاقتراض، وخلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الأصول، وأخيرًا تراكم الثروة ونمو الناتج)؛
- ❖ تقييم وتسعير المخاطر المالية وتحديدها وإدارتها؛
- ❖ استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حالة تراكم الاختلالات.

2. مبادئ الاستقرار المالي: تتمثل مبادئ الاستقرار المالي في الجدول التالية:

الجدول رقم (02): يوضح مبادئ الاستقرار المالي

مبادئ الاستقرار المالي	
المبدأ الأول: الاستقرار المالي كمفهوم واسع	يجب أن يشمل المكونات المختلفة للنظام المالي، مثل البنية التحتية والمؤسسات المالية والأسواق، وسيؤدي فشل أي مكون إلى زعزعة استقرار النظام، وهذا ما يتطلب رؤية نظامية.
المبدأ الثاني: عدم النسيان فعالية أنظمة الدفع	لا يعني الاستقرار المالي فقط أن التمويل الكافي يؤدي دوره في تخصيص الموارد والمخاطر والاعتماد على المدخرات، وتسهيل تراكم الثروة والتنمية والنمو، بل يجب أن يعني أيضًا كفاءة أنظمة الدفع.
المبدأ الثالث: دور انضباط السوق المحلية	لا يعني الاستقرار المالي غياب أو عدم حدوث الأزمة المالية الفعلية فحسب، ولكن أيضًا يجب أن يكون النظام المالي قادرًا على إحتواء مثل هذه الاضطرابات قبل أن يشكل هذا الأخير تهديدًا للنظام المالي نفسه أو يتحرك ليمس العمليات الإقتصادية، من خلال التصحيح الذاتي للسوق.
المبدأ الرابع: التأثير على الإقتصاد الحقيقي	يجب تحليل الاستقرار المالي تبعا للخسائر المحتملة على الإقتصاد الحقيقي.
المبدأ الخامس: يجب أن تكون ديناميكي	يمثل تحليل الاستقرار المالي ظاهرة مستمرة، لذا لا ينبغي ربط الاستقرار بالركود أو الجمود ويمكن النظر إلى الاستقرار المالي على أنه متوافق مع استقرار الأجزاء المكونة له مثل سلامة المؤسسات المالية، وظروف الأسواق المالية، بالإضافة إلى فعالية مكونات البنية التحتية.

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (ذهبي ، 2013، صفحة 17)

3. آلية العمل على تحقيق الاستقرار المالي

تبدأ عملية تحقيق الاستقرار المالي ضمن إطارها العام بمراقبة وتحليل شامل ومستمر للمخاطر المحتملة ونقاط الضعف في النظام المالي، سواء كانت متعلقة بالمكونات الرئيسية للقطاع كالمؤسسات والأسواق المالية، أو بالمخاطر المتعلقة بالبنية التحتية مثل أنظمة الدفع والتسوية والمقاصة، أو مخاطر الاقتصاد الكلي المحلية والخارجية المتعلقة بالقطاع المالي.

الشكل رقم (01): يوضح آلية العمل تحقيق الاستقرار المالي

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (الشاذلي، 2014، صفحة 47)

يتم إعداد وتحديد الإجراءات المناسبة على مستوى السياسات على النحو التالي: (الشاذلي، 2014، الصفحات 47-49)

- إذا كان النظام ضمن حدود الاستقرار ومن المرجح أن يظل كذلك في المستقبل، فالسياسة الوقائية هي في الأساس السياسة المناسبة له من أجل الحفاظ على الاستقرار من خلال الاعتماد على الانضباط وفقًا لظروف السوق والإشراف والرقابة الرسمية.
- إذا كانت حالة النظام المالي قريبة من نطاق الاستقرار، وكانت التطورات تشير إلى ميل النظام لتجاوز حدود هذا النطاق، أو تحدث تغييرات خارج حدود النظام المالي قد يكون لها تأثير سلبي على النظام، فيجب اتخاذ تدابير علاجية لحماية استقرار النظام. تمثل مرحلة تنفيذ الإجراءات العلاجية أصعب مراحل تحقيق الاستقرار المالي، ففي حالة اقتراب النظام المالي من حدود نطاق الاستقرار ولم تظهر نقاط ضعف القطاع بعد، فإنه يصعب تقييم المخاطر المحتملة. وبالتالي يصبح من الصعب تحديد الأدوات العلاجية المناسبة لمواجهة هذه المخاطر. يتم تصحيحها من خلال ممارسة الضغط المعنوي وتعزيز عملية المراقبة والإشراف، ومن الضروري تعزيز شبكة الأمان لمنع عمليات السحب على نطاق واسع من البنوك أو تصحيح سياسات الاقتصاد الكلي.
- في حالة عدم تحقيق الاستقرار، سواء كان ذلك نتيجة أزمات مالية خارجية أو أسباب داخلية تتعلق بانهيار أحد المكونات الرئيسية، أو عدم قدرة البنية التحتية على إجراء المعاملات، أو عندما يعجز القطاع المالي، سواء في صورة كلية أو جزئية على أداء مهامه على النحو الأمثل، ووفقًا لها يتطلب تدخل الجهات المعنية بإدارة الأزمات، والإسراع في تنفيذ سياستها ذات الصلة في هذا الصدد. سيكون من المناسب اعتماد سياسات أقوى بهدف استعادة الاستقرار المالي وحل الأزمة، كما يجب تكثيف إجراءات الرقابة والإشراف، كما يجب تبني المزيد من المبادرات الطوعية لاستعادة قدرات النظام وتعزيز الثقة. قد تلجأ بعض الجهات في حالة الأزمة إلى اتخاذ إجراءات يصعب تحديدها مسبقًا، وأحيانًا لا يمكن الكشف عنها لأسباب استراتيجية.

4. التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي

- **تراجع الشفافية:** عادة ما يقوم بعض المستثمرون في الأسواق المالية بتوزيع المخاطر، ويجدون العديد من الفرص لجمع الأموال، ولكن المعلومات حول العديد من هذه الأنشطة ليست متاحة لجميع المستثمرين ولجهات الرقابة البنكية، نظرًا لأن الكثير منها يقيد خارج الميزانية. (بن ساعد، 2014، صفحة 94)
- **زيادة مستوى تطور ديناميكية السوق:** أثرت عولمة التمويل واعتماد الشركات والمؤسسات على طريقة التمويل المباشر (في أسواق الأوراق المالية) بدلاً من طريقة التمويل غير المباشر (من البنوك) للحصول على الأموال اللازمة للتمويل على ديناميكيات السوق ، حيث انخفضت تكاليف

المعاملات إلى الحد أدنى ، وأصبح من الممكن إجراء قدر هائل من المعاملات في وقت قصير جدًا، ويمكن أن تؤدي عمليات الشراء أو البيع الكبيرة والمستمرة ، مثل ما يحدث فيما يسمى "سلوك القطيع"، إلى تفاقم تحركات الأسعار، وقد يؤدي تأثير "سلوك القطيع" أيضًا إلى انتشار المشكلات من السوق المضطرب إلى السوق التي لم تتسرب إليه الاضطراب بعد ، حيث يعتقد المستثمرون في الأسواق المالية غالبًا أن هناك دائمًا أوجه تشابه بين الأسواق. (بن شيخ، 2009، صفحة 70)

- **المخاطر المعنوية:** وهي المخاطر التي تنجم عن مشاكل خارج النظام المالي، فالاستقرار المالي حساس للصدمات الخارجية - مثل الكوارث الطبيعية - والتغيرات في الميزان التجاري للبلد، والأحداث السياسية، وتقلبات أسعار النفط، والابتكارات التكنولوجية، والتحولات المفاجئة في معنويات السوق، أو توقف دولة مجاورة عن سداد الديون السيادية. قد تؤدي أحداث الاقتصاد الكلي إلى إضعاف ثقة السوق وخلق اختلالات في النظام المالي بأكمله. (قطاف، 2018، صفحة 199)
- **المخاطر على النظام:** انتقلت المخاطر التي تهدد النظام بأكمله من القطاع البنكي إلى أسواق رأس المال والمشتقات، وقد يصبح من الصعب تحديد هذه المخاطر للجهات الرقابة الرسمية نتيجة اتساع الفجوة التكنولوجية والمعرفية بين الجهات الرقابية والجهات التي تخضع للتنظيم. لكن الجمع بين التطورات التكنولوجية وهياكل الحوافز الخاصة، والمنافسة المتزايدة في الخدمات المالية ينبغي أن تشجع المؤسسات المالية الخاصة على التكيف مع التغيرات الهيكلية بمعدل أسرع بكثير مما يمكن أن تستجيب له الأطر الرقابية والتنظيمية. (بن ساعد، 2014، صفحة 95)

5. علاقة الحوكمة البنكية بالاستقرار المالي

من المستحيل الجدال حول أهمية تطبيق الحوكمة في مؤسسات القطاع المالي والبنكي في جميع البلدان، خاصة تلك التي انتقلت من الإقتصاد الإداري للاقتصاد إلى الإقتصاد الحرة والتي تمر بمرحلة انتقالية إلى القطاع الحر. كما لا يمكن تجاهل الدور الإيجابي الناتج عن تطبيقها في منع حدوث الأزمات المالية والبنكية، واستقرار القطاع البنكي وسوق المال وتجنب حدوث التقلبات والأزمات، باعتبار أن البنوك من أهم المتدخلين في سوق المال، كما أن البنوك التي تطبق الحوكمة لا تتعامل إلا مع المؤسسات التي تطبق الحوكمة في المقام الأول، مما يقلل من فرص الخسارة ثم تحقيق الاستقرار في مواردها، وهو ما يتجاوز السوق المالية ويسهم في استقرارها واستمرار هذا الاستقرار. (صالحي، 2012، صفحة 156)

إن الضمانات التي توفرها الحوكمة لعدم حدوث أزمات مالية وبنكية كثيرة من حيث العدد، ومتنوعة في طبيعتها، وقوية من حيث طابعها القانوني، في ظل الإدراك المتزايد بأن انعكاسات وتداعيات الأزمات المالية العالمية قد تؤثر سلباً على الإنجازات الاقتصادية التي حققتها الاقتصاديات وخاصة

النامية منها، والتي وسعت في تطبيق التحرير المالي بشكل سريع وشامل، وبالتالي يجب التأكيد على العلاقة المتبادلة بين الحوكمة والاستقرار المالي وسلامة النظام المالي والبنكي.

III- دراسة تحليلية لأثر الحوكمة في تحقيق الإستقرار المالي داخل بنك الجزائر (2014-2021)

1. مفهوم بنك الجزائر

نتيجة للدور الفعال الذي يقوم به بنك الجزائر في توجيه وحماية الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أعلى سلطة في القطاع البنكي، كان على المشرع أن يمنح بنك الجزائر حق المشاركة في إعداد السياسة النقدية والتي كانت تعد من طرف السلطة التنفيذية.

1.1. تعريف بنك الجزائر: بنك الجزائر هو هيئة مكلفة بمهام تنظيم النقد والقرض، كما هو موضح في المادة 55 من القانون 90-10: "تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض في توفير أفضل الظروف لنمو المنتظم للاقتصاد الوطني والمحافظة عليها من خلال تطوير جميع الطاقات الإنتاجية وضمان الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد".

2.1. هيكل بنك الجزائر وتنظيمه وعملياته: حسب (الأمر رقم 10 - 04 مؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010، يعدل ويتمم الأمر رقم 03 – 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض)، يصدر الأمر الآتي نصه:

- **المادة 9**: بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير. ويحكمه التشريع التجاري ما لم يخالف ذلك أحكام هذا الأمر. ويتبع قواعد المحاسبة التجارية ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة. كما لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري.
- **المادة 10**: تمتلك الدولة رأسمال بنك الجزائر كلية.
- **المادة 11:** يقع مقر بنك الجزائر في مدينة الجزائر. يفتح بنك الجزائر فروعا أو وكالات في كل المدن حيث يرى ضرورة لذلك.
- **المادة 12:** لا يمكن أن يصدر حل بنك الجزائر إلا بموجب قانون يحدد كيفيات تصفيته.

3.1. صلاحيات بنك الجزائر وفق قانون النقد والقرض 10-90 والأمر 11-03: حسب المواد (35 و36 و37 من قانون النقد والقرض والأمر 11-03) توجد العديد من الصلاحيات لبنك الجزائر المركزي نذكر من أهمها:

- إصدار النقود القانونية، حيث يقوم بذلك مبدئيا ضمن شروط التغطية المحددة بواسطة التنظيم وفق الحدود والمعايير التي يحددها مجلس النقد والقرض؛

- ❖ السهر على استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية والعمل على توفير أفضل الشروط، في مجال النقد والقرض والصرف، التي تضمن نموا سريعا للاقتصاد مع السهر على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي؛
- ❖ إعداد ميزان المدفوعات وعرض الوضعية المالية الخارجية للبلاد؛
- ❖ السهر على حسن سير أنظمة الدفع وكفاءتها وسلامتها، كما يضمن الرقابة عليها؛
- ❖ التأكد من سلامة وسائل الدفع، بخلاف النقد الائتماني، وكذا وضع المعايير المطبقة في هذا المجال وملاءمتها؛
- ❖ القيام بكل عمليات إعادة الخصم، ووضع وأخذ على سبيل نظام الأمانة أو تسبيقات على سندات بالعملة الوطنية وفق كيفيات يحددها مجلس النقد والقرض؛
- ❖ تحديد طرق وكيفيات الإقتراض من الخارج ويمنح الترخيص اللازم للقيام بذلك بالنسبة لكل العمليات من هذا النوع ما عدا القروض التي تقوم بها الدولة أو تتم لحسابها؛
- ❖ إبداء الرأي والمشورة للحكومة في كل مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية ذات الصلة بالمسائل المالية والنقدية؛
- ❖ مساعدة الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية متعددة الأطراف والدولية.

4.1. تحديد دور بنك الجزائر من خلال السلطات والصلاحيات المخولة له وفق قانون النقد والقرض 10-90 والأمر 11-03:

1.4.1. سلطة التشريع والضبط

- ❖ **تعريف السلطة التشريعية**: حسب (المادة 98 من الدستور الجزائري) "هي الهيئة المختصة بإعداد وسن القوانين والمصادقة عليها ومراقبة أعمال الحكومة، ويسمى عملها هذا بالتشريع العادي ويكون في حدود القواعد التي يقرها الدستور ويمارس هذه السلطة في الجزائر البرلمان المتكون من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة".

2.4.1. الإطار التشريعي والقانوني لبنك الجزائر: ويتمثل في مجموعة من الأوامر والأنظمة والتعليمات، نذكر منها ماهو متعلق بالحوكمة والرقابة الاحترازية وهي:

1.2.4.1.تطور الإطار التنظيمي: باشرت السلطة النقدية، بأعمال تعديل وإثراء الإطار التنظيمي بهدف تكييفه مع تطور الوضع الاقتصادي والمالي، في هذا الإطار وبغية تعزيز ثقة المودعين في مؤسسات الإيداع، حيث أصدر مجلس النقد والقرض بتاريخ 30 أفريل 2018، نظاما يتعلق بتعديل تنظيم وسير نظام ضمان الودائع البنكية، وعليه تم رفع الحد الأقصى لتعويض المودعين وتم توسيع قائمة الودائع

غير المؤهلة للتعويض ومن حيث ملاءة القطاع البنكي، بالرغم من عدم تجاوز نسب الملاءة للبنوك والمؤسسات المالية للحد الأدنى التنظيمي، فإن تزايد أصول البنوك والمؤسسات المالية كان له أثر على نسب الأموال الخاصة لأغلب البنوك والمؤسسات المالية، بما في تلك الخاصة منها. ومن هذا المنطلق أصدر مجلس النقد والقرض نظاما جديدا لرأسمال للبنوك والمؤسسات المالية، وكل هذه التغيرات سيتم استعراضها فيما يلي:

- **النظام رقم 18-01 المؤرخ في 30 أفريل 2018 المعدل والمتمم للنظام رقم 04-03 المؤرخ في 4 مارس 2004 المتعلق بنظام ضمان الودائع البنكية:** لضمان حماية أفضل للمودعين، أصدر مجلس النقد والقرض (النظام رقم 18-01 المؤرخ في 30 أفريل 2018، المعدل والمتمم للنظام رقم 04-03 المؤرخ في 4 مارس 2004، المتعلق بنظام ضمان الودائع البنكية)، يرفع هذا النظام الحد الأقصى لتعويض المودعين إلى مليونين (000 000 2) دينار مقابل ستمائة ألف (000 600) دينار سابقا، يطبق هذا السقف على مجموع ودائع نفس المودع، وباحتساب جميع العملات الصعبة. وحسب مقررات النظام فإن البنوك مطالبة بدفع علاوة سنوية لفائدة صندوق ضمان الودائع البنكية، يتم احتسابها على أساس إجمالي ودائعها المقفلة لغاية 31 ديسمبر، ويتم تحديد سعر الفائدة كل سنة من طرف مجلس النقد والقرض، في حدود 1%، كما يتعين عليهم، أيضا، التصريح لبنك الجزائر، في 31 ديسمبر من كل سنة، عن إجمالي ودائعهم القابلة للاسترداد.
- **النظام رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر:** يهدف هذا النظام إلى رفع الحد الأدنى لرأس المال المستحق دفعه من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وفقا لأحكام هذا النظام يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تمتلك عند تأسيسها، رأسمالا محررا كليا ونقدا يساوي على الأقل رأسمال 20 مليار دينار بالنسبة للبنوك و6,5 مليار دينار بالنسبة للمؤسسات المالية، كما يجب على فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تكون مزودة برأسمال أدنى يساوي على الأقل، ذلك المطلوب لتأسيس بنك أو مؤسسة مالية خاضعة للقانون الجزائري يجب أن يكون هذا التخصيص محررا كليا ونقدا.
- **النظام رقم 18-02 المؤرخ 4 نوفمبر 2018، المتضمن قواعد ممارسة العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية:** يحدد هذا النظام المنتجات التشاركية التي لا يترتب عليها تحصيل أو تسديد فوائد، وتخص هذه العمليات على وجه الخصوص فئات المنتجات التالية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم وكذا الودائع في حسابات الاستثمار، وتخضع هذه المنتجات لأحكام (المادة 3 من النظام رقم 13-01 المؤرخ في 8

أفريل 2013، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات البنكية)، ويتعين على البنك المعتمد لهذا الناشط أو المؤسسة المالية المعتمدة للناشطة، الراغبين في عرض منتجات مالية تشاركية أن يودعوا طلب الترخيص على مستوى بنك الجزائر، وبعد الحصول على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، يتعين على البنوك والمؤسسات المالية، التي ترغب في الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة، أن تخضع تلك المنتجات إلى تقييم الهيئة الوطنية المؤهلة لذلك.

2.2.4.1.أعمال عصرنة مهام الإشراف: في إطار تعزيز الإشراف البنكي وبغية الامتثال التدريجي لأحكام بازل 3 لإشراف بنكي فعال خاصة وضع المعيار الثاني، باشر بنك الجزائر تطوير طريقة رقابة ترتكز على المخاطر، وحسب تقارير بنك الجزائر تتمثل هذه الأعمال فيما يلي:

- **إقامة برنامج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط:** في إطار عصرنة عملية الإشراف لمطابقتها مع تدابير المعيار الثاني من بازل 3، وضع بنك الجزائر نموذجا متكاملا وديناميكيا لقياس القدرة على تحمل الضغوط، يدعىFinancial projection model، تم تطويره بالتعاون مع البنك الدولي، إلى جانب المتابعة الفردية لملاءمة مستوى الأموال الخاصة وسيولة بنك أو مؤسسة مالية في الظروف العادية للنشاط والسوق، تبين أنه من الضروري تطوير نهج ديناميكي يسمح بتقييم صلابة المؤسسة البنكية وقدرتها على مقاومة الصدمات. يوفر تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط إطارا لمحاكاة ظروف غير مواتية للنشاط، قد تنجم خصوصا عن انعكاسات تنتشر من خلال الروابط بين البنوك، والمترتبة عن قصور متعامل أو أكثر في السوق البينية للبنوك، أو تلك الناتجة عن تدهور الوضع الاقتصادي الكلي. يتم تفصيل هذا الإجراء الأخير إلى إجراءات فرعية مختلفة مطبقة على جميع المؤسسات التي تشكل النظام مثل: تدهور نوعية المحفظات والضمانات، هروب الودائع، تغييرات على مستوى التنظيم أو على السياسة النقدية...الخ. ويتم اختبار هشاشة بنك أو مؤسسة مالية من مختلف الزوايا، عن طريق تطبيق إجراءات قصوى في حدود المعقول، بخصوص تقييم معايير المخاطر مثل: احتمال عدم تسديد، خسارة بسبب عدم التسديد، تهريب الودائع...إلخ، مما يمكن أن يؤدي إلى إلزامية المؤسسة المعنية بتشكيل مبالغ إضافية من الأموال الخاصة أو الحصول على السيولة.
- **مشروع المعلومات (SYNOBA) نظام التنقيط البنكي:** يمثل مشروع على أشغال الإشراف على أساس المستندات، الشق الثاني من المشروع الشامل (نظام التنقيط البنكي) يتمثل الهدف المتوخى في اعتماد منهج التحليل الذي يرتكز على تقدير مكونات(CAMELS)، كتلك المطبقة في

إطار مهمات التنقيط. أسند القيام بهذا المشروع لخلية العالم الآلي التابعة للمديرية العامة للمفتشية العامة (DGIG)، التي تعاونت بشكل وثيق مع فريق المشروع المشكل لدى مديرية الرقابة على أساس المستندات، التابعة لنفس المديرية العامة. وتم استكمال تطبيق (SYNOBA)، الذي تم تطويره على (ORACLE)، بالأخذ بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، الإصلاحات التي أدخلت في 2014 على الإطار الاحترازي، من خلال تعديل بيانات الدخول والخروج للنظام المتعلقة بنسب الملاءة وكذلك المشاركات والمخاطر الكبرى، وكذلك الانتقال من النسخة (6i) إلى النسخة (R2.12)مرورا بالنساخات 11 و ORACLE(C12)، التي بدأت في عام2017.

2. نشاط الرقابة والإشراف البنكي في بنك الجزائر

من خلال تقارير بنك الجزائر تمارس نشاطات الإشراف البنكي في الجزائر على أساس رقابة دائمة، ويكمن هدف الإشراف البنكي في السهر على أمن وصلابة البنوك والمؤسسات المالية كل على حدا والنظام البنكي في مجمله، وتركز أعمال الإشراف البنكي على الجوانب التالية :

- ❖ جمع ودراسة وتحليل البيانات المحاسبية والإحترازية للبنوك والمؤسسات المالية للتحقق من موثوقيتها وإتساقها؛
- ❖ السهر على الإمتثال للمعايير الإحترازية، لا سيما المتطلبات الدنيا من الأموال الخاصة التنظيمية والأموال الخاصة الأساسية، بموجب مخاطر القرض والسوق والجانب العملياتي وحدود التعرض للمخاطر الكبرى ومعاملات السيولة والتحويل.... إلخ؛
- ❖ التأكد من ملاءمة أجهزة الرقابة الداخلية ومراقبة المخاطر التي إعتمدتها البنوك والمؤسسات المالية، المتعلقة بالإطار العام الذي يحتوي على التنظيم والإجراءات، بما في ذلك تواجد هياكل مستقلة للتدقيق والمطابقة لضمان الفعالية والشمولية، وجهاز أفقي دائم لتسيير المخاطر، يسمح بكشف وقياس وتقييم والحد والتخفيف من جميع المخاطر التي تتعرض لها البنوك والمؤسسات المالية؛
- ❖ ممارسة عمليات رقابة متقاربة وإستشرافية للبنوك والمؤسسات المالية الخاضعة، مع الأخذ بعين الإعتبار طبيعة المخاطر والتوقعات لتطور أوضاعها، بالنظر إلى العناصر الخارجية، وهذا بهدف إقتراح تدابير الرقابة أو التعديل الأكثر ملائمة، وبالتالي ضمان إستقرار النظام البنكي؛
- ❖ تقييم نوعية الأجهزة التي إعتمدتها البنوك والمؤسسات المالية في إطار مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛
- ❖ استغلال تقارير محافظي الحسابات لأغراض التحقق من درجة موثوقية المحاسبة والبيانات المالية الخاصة بالبنك أو المؤسسة المالية، والاطلاع على أري المدقق الخارجي؛

- إبلاغ اللجنة البنكية بكل عنصر محتمل يمكن أن يعرض وضع بنك أو مؤسسة مالية بشكل منفرد، أو مجمل النظام البنكي للخطر، حتى يتسنى لها إتخاذ التدابير التصحيحية المناسبة.

4. القواعد الإحترازية البنكية المطبقة من طرف بنك الجزائر

تشمل القواعد الإحترازية المطبقة في الجزائر مجموعة من القواعد والنسب، والتي استندت إلى القواعد الإحترازية التي وضعتها لجنة بازل، وهي كتالي:

1.4. معدلات التنظيم الإحترازي المطبقة في الجزائر: تطبق البنوك في الجزائر المعدلات الإحترازية التالية:

- **رأس المال الأدنى:** إن تحديد رأس المال الأدنى الواجب تحريره عند إنشاء أي بنك، يقف على رأس القواعد الإحترازية المطبقة في الجزائر، بموجب النظام رقم 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، والذي ألغى أحكام النظام رقم 04-01 المؤرخ في 04 مارس 2004، أصبح الحد الأدنى لقاعدة رأس المال للبنوك عشرة ملايير دينار 10.000.000.000 دج. تنطبق هذه الشروط على البنوك الجزائرية العمومية والخاصة، وكذا على فروع البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر، والتي يتواجد مقرها الرئيسي بالخارج.
- **نسبة تغطية المخاطر:** في الواقع هذه النسبة هي العلاقة التي تربط بين الأموال الخاصة والمخاطر المرجحة. كانت تسمى أيضًا نسبة كوك ونسبة الملاءة، تماشيا مع اتفاقية بازل 1 الخاصة بكفاية رأس المال ونسبة كوك التي تم تحددها في الإتفاقية بـ 8%، وهذا وفقًا لنص المادة 02 من النظام رقم 91-09 الصادر بتاريخ 1991/08/14 المتعلق بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية التي يتعرض لها البنوك بسبب عملياتهم.
- **نسبة تقسيم المخاطر:** تهدف هذه النسبة إلى تحديد سقف العلاقة بين أموال البنك الذاتية والتزاماته إتجاه أهم المدينيين، بشكل فردي أو جماعي، من أجل التخفيف من تأثير إفلاس مدين واحد أو أكثر. (جدايني، 2014، صفحة 189)
- **مراقبة وضعيات الصرف:** الهدف من القواعد الخاصة بمراكز الصرف هو التطور المكثف للعمليات الخارجية المسجلة من فبل البنوك الجزائرية، وكذلك إنشاء سوق الصرف بين البنوك، بموجب النظم المتعلقة بمراكز الصرف للبنوك والمؤسسات المالية الغير بنكية بالتسيير الجيد لخطر الصرف. (كركار، 2004، صفحة 133) وتتطلب هذه المعايير من البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية أن تحترم باستمرار النسبتين التاليتين: **النسبة الأولى:** حد أقصى يقدر بـ 10% بين

وضعية الصرف الطويلة والقصيرة لكل عملة أجنبية ومبلغ أموالها الخاصة، **النسبة الثانية:** 30%من إجمالي وضعية الصرف لكافة العملات ومبلغ أموالها الخاصة.

2.4. الأموال الخاصة: تنص قواعد الحذر المطبقة في الجزائر على أن الأموال الخاصة الصافية للبنك أو المؤسسة المالية تشمل كل من الأموال الخاصة الأساسية والأموال الخاصة التكميلية، مع خصم بعض العناصر من كلا النوعين.

3.4. تغطية المخاطر وترجيحها: من خلال ترجيح الخطر سواء بالنسبة لعناصر أصول الميزانية أو خارج الميزانية، حيث تم إدراج معاملات ترجيح مستوى المخاطر ما بين (0 % إلى 100%) تطبق على مختلف الإلتزامات حسب درجة تسديدها وفقا لنوعية العميل وطبيعة العملية. (جدايني، 2014، صفحة 60)

5. دور بنك الجزائر في تعزيز الإستقرار المالي خلال الفترة (2014-2021)

تساهم البنوك المركزية في تعزيز الإستقرار المالي من خلال تنفيذ السياسات والقوانين الملاءمة لاقتصاد الدول، فهي تسعى لتوفير البيئة المناسبة التي تمكن المؤسسات المالية والبنوك المختلفة من التنافس بحرية وعلى أسس متكافئة.

1.5. مؤشرات السلامة المالية في القطاع البنكي الجزائري

1.1.5. البنوك والمؤسسات المالية النشطة: تتوزع البنوك والمؤسسات المالية حسب طبيعة نشاطها على النحو التالي:

الجدول رقم (03): يوضح عدد البنوك والمؤسسات المالية النشطة

السنوات		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البنوك	البنوك العمومية	06	06	06	06	06	06	06	06
	البنوك الخاصة	14	14	14	14	14	14	14	13
مجموع البنوك		**20**	**20**	**20**	**20**	**20**	**20**	**20**	**19**
المؤسسات المالية	المؤسسات المالية العمومية	06	06	06	06	06	06	06	06
	المؤسسات المالية الخاصة	03	03	03	03	02	02	02	02
مجموع المؤسسات المالية		**09**	**09**	**09**	**09**	**08**	**08**	**08**	**08**
المجموع الكلي		**29**	**29**	**29**	**29**	**28**	**28**	**28**	**27**

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر (من 2014 إلى 2021)

ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجمالي عدد البنوك والمؤسسات المالية هو 29، خلال الفترة ما بين 2014 و2017، ومع توقف نشاط مؤسسة مالية متخصصة في القروض الاستهلاكية، وصل العدد في نهاية سنة 2018 إلى عشرين (20) بنك وثمانية (08) مؤسسة مالية، فيما بلغ عددها في الجزائر نهاية ديسمبر 2021 إلى 27، ومقرهم الاجتماعي بالجزائر العاصمة.

2.1.5. تطور القطاع البنكي الجزائري

الجدول رقم (04): تطور القطاع البنكي الجزائري (عدد الوكالات)

السنوات		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البنوك	البنوك العمومية	1113	1123	1134	1142	1155	1172	1185	1202
	البنوك الخاصة	332	346	355	359	370	379	390	401
مجموع البنوك		**1445**	**1469**	**1489**	**1501**	**1525**	**1551**	**1575**	**1603**
المؤسسات المالية	المؤسسات المالية العمومية	77	78	79	77	76	75	79	79
	المؤسسات المالية الخاصة	09	09	09	17	16	16	17	18
مجموع المؤسسات المالية		**86**	**87**	**88**	**94**	**92**	**91**	**96**	**97**
المجموع الكلي		**1531**	**1556**	**1577**	**1595**	**1617**	**1642**	**1671**	**1700**

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر (من 2014 إلى 2021)

يلاحظ من الجدول أعلاه أن المجموع الكلي للبنوك بنهاية عام 2021 لا يزال تهيمن عليه شبكة البنوك العمومية التي بلغ عددها 1603 وكالة مقابل 1445 وكالة في عام 2014، حيث بلغ عدد البنوك العمومية 1202 وكالة في عام 2021 مقارنة بـ: 1113 وكالة في عام 2014. أما شبكة البنوك الخاصة فقد بلغت 401 وكالة عام 2021 مقابل 332 في عام 2014، وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية العمومية استقر عدد وكالاتها عند 79 وكالة في عام 2021 مقارنة بعام 2014 حيث بلغ عددها 77 وكالة بزيادة قدرها وكالتان، في حين سجلت المؤسسات المالية الخاصة 09 وكالات في عام 2014، وإرتفعت إلى 18 وكالة في 2021. في نهاية عام 2021، تضم الشبكة البنكية في الجزائر 1603 وكالة، أما بالنسبة للمؤسسات المالية، فقد بلغ عدد وكالاتها 97، بإجمالي 1700 وكالة للنظام البنكي بأكمله في عام 2021، مقابل 1531 وكالة في عام 2014، والتي تمثل وكالة واحدة لـ 26.438 شخصا في عام 2021 مقابل 22.944 شخصا في 2014.

شهدت نسبة السكان العاملين إلى شبابيك الوكالات البنكية انخفاضا طفيفا في عام 2021، بما يعادل شباك بنكي لكل 7239 شخصا في سن العمل، مقابل 7247 عام 2020. أما مركز الصكوك البريدية، فهو يضم 4055 وكالة. موزعة في جميع أنحاء التراب الوطني في نهاية عام 2021، أي ما يعادل مؤسسة بريدية واحدة لكل 3057 عاملاً. إجمالاً ارتفع عدد الوكالات لكل من البنوك ومركز الصكوك البريدية إلى 5658 وكالة، بحيث سجلت نسبة السكان العاملين إلى الوكالات انخفاضًا، وهو ما يعادل وكالة واحدة لكل 2191 شخصا في عام 2021 مقارنة بـ 2177 شخصا في 2020.

2.5. صلابة القطاع البنكي الجزائري

إستناداً إلى المعطيات التي أجازتها تقارير بنك الجزائر، فإن تحليل مؤشرات الصلابة المالية تشير إلى أن وضعية القطاع البنكي تبقى مريحة كما كانت عليه في العام الماضي، بإستثناء السيولة البنكية

التي استمرت في الانخفاض في السنوات الأخيرة. وشهدت بعض المؤشرات تطورات على غرار مؤشر مردودية الأصول ومؤشر مردودية رأس المال.

في نهاية عام 2021، مثلت البنوك العمومية 81,9% من إجمالي الناتج الصافي البنكي، وواصلت البنوك العمومية تخصيص جزء من ناتجها في شكل احتياطيات، مما أتاح لها الامتثال لمتطلبات القواعد الاحترازية المتعلقة بتغطية المخاطر البنكية (مخاطر القرض، المخاطر العملياتية ومخاطر السوق)، وذلك على الرغم من التراجع الطفيف الذي سجل على مستوى معدل الملاءة الإجمالية للقطاع البنكي.

رغم تداعيات وباء كوفيد-19 التي سببها خلال العامين الماضيين، أظهر القطاع البنكي الجزائري صموده بفضل الجهود المشتركة للسلطات العامة والسلطة النقدية لاحتواء آثار هذه الأزمة الصحية . مكنت هذه الجهود البنوك من احتواء آثار الأزمة الصحية مسجلة نسب ملاءة معززة بشكل كبير. بهدف زيادة القدرة الإقراضية للقطاع البنكي، أطلق بنك الجزائر برنامج تمويل خاص لمدة عام واحد وبحد أقصى 2100 مليار دينار، حيث واصل بنك الجزائر دعم البنوك من أجل تزويدها بمزيد من السيولة وتعزيز رأس المال. وعليه مدد بنك الجزائر القرارات التي اتخذها في أفريل 2020 مع الحفاظ معدل الاحتياطي الإجباري المقدر بـ 3% في فيفري 2021، تم تخفيض هذا المعدل إلى 2% مع الإبقاء على إجراءات التخفيف الأخرى التي تعفي البنوك من بناء وسادة الأمان وإعادة جدولة ديون عملائها إلى غاية 31 ديسمبر 2021.

1.2.5. مؤشرات ملاءة القطاع البنكي

منذ فيفري 2014، تخضع البنوك للقواعد الجديدة لتحديد الأموال الخاصة ولمخططات التقارير وفق المعايير الدولية. خلال سنة 2020 وفي ظل الأزمة الصحية العالمية تم تخفيف بعض القواعد، خاصة تلك المتعلقة بوسادة الأمان المنصوص عليها في أحكام المادة 4 من النظام رقم 01/2014 المؤرخ في 16فيفري 2014 المتعلق بنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، حيث قرر بنك الجزائر في أفريل 2020 إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إنشائها. قرار تم تمديده إلى غاية 31 ديسمبر2021 بموجب التعليمة رقم 09-2021 بتاريخ 29 سبتمبر 2021 المعدلة والمكملة للتعليمة رقم 05-2020 المؤرخة في 06 أفريل 2020 المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. ولقد سمحت تدابير التخفيف من استئناف البنوك لنشاطها وزيادته نسبيا، ما مكن من رفع مستويات كفاية رأس المال لديها إلى مستوى أعلى من الحد الأدنى التنظيمي المطلوب.

الجدول رقم (05): مؤشرات ملاءة القطاع البنكي خلال الفترة (2014-2021)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البنوك العمومية								
نسب الملاءة الكلية	%14,71	%17,75	%18,37	%19,58	%19,24	%17,81	%18,95	%22,26
نسب الملاءة القاعدية	%11,65	%14,64	%15,42	%14,33	%14,44	%13,47	%14,58	%17,64
البنوك الخاصة								
نسب الملاءة الكلية	%20,40	%20,99	%20,32	%18,92	%18,20	%18,90	%20,29	%19,99
نسب الملاءة القاعدية	%19,68	%20,26	%19,64	%18,14	%17,43	%18,17	%19,46	%19,16
القطاع البنكي								
نسب الملاءة الكلية	%15,79	%18,40	%18,75	%19,45	%19,06	%17,99	%19,17	%21,82
نسب الملاءة القاعدية	%13,18	%15,76	%16,25	%15,03	%14,98	%14,26	%15,38	%17,93

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر (من 2014 إلى 2021)

يُلاحظ من الجدول أعلاه في نهاية سنة 2021، أن معدل الملاءة للقطاع البنكي ككل فيما يتعلق بالأموال الخاصة القاعدية ومعدل الملاءة الكلية تجاوز بوضوح متطلبات الحد الأدنى من القواعد الإحترازية الموصي بها في إطار بازل 3، أي بنسبة 21,82% و17,93% على التوالي. إستقر مستوى الملاءة للقطاع البنكي في عام 2021 مقارنة بسابقتها، على الرغم من زيادة المخاطر بنسبة 10,8% في بعض السنوات تم تعويض هذه الزيادة وتغطيتها بزيادة موازية ومتساوية بنسبة 10,9% في إجمالي الأموال الخاصة.

في نهاية عام 2021، سجل القطاع البنكي تحسنا ملحوظا من حيث نسبة الملاءة الإجمالية(الكلية) والتي بلغت 21,82% مقارنة بـ 15,79% في سنة 2014، ويعزي هذا التحسن في إجمالي الملاءة للقطاع البنكي بشكل أساسي إلى التحسن في ملاءة البنوك العمومية، ويرجع ذلك إلى انخفاض المخاطر المرجحة بنسبة 7,3% من جهة، وهو ما ساهم بنسبة (+1,51) نقطة مئوية في التغير في الملاءة الكلية، ومن جهة أخرى فإن زيادة 5,5% في رأس المال التنظيمي ساهم بـ: (+1,06) نقطة مئوية في التغير في نفس النسبة (الملاءة الكلية) بشكل عام، كان لهذه التغيرات تأثير إيجابي قدره 2,65 نقطة مئوية على نسبة الملاءة الإجمالية. بينما بلغت نسبة الملاءة القاعدية للنظام البنكي ككل 17,93% في عام 2021 وهي تتزايد باستمرار مقارنة بسابقتها، وتعود هذه الزيادة إلى زيادة رأس المال القاعدي (+8,0 %) مصحوبة بانخفاض في المخاطر المرجحة (-7,3%).

عرفت البنوك العمومية نهاية 2021، زيادة في نسب الملاءة المالية مع مراعاة الحد الأدنى التنظيمي المطلوب، لتصل إلى 22,26% من حيث نسبة الملاءة الكلية في عام 2021 والتي كانت 14,71% في عام 2014، أما عن نسبة الملاءة القاعدية فقد تم تسجلها في عام 2021 بـ 17,64% مقابل

11,65% في عام 2014، هذا التحسن الملحوظ في نسب الملاءة المالية هو نتيجة الإجراءات الوقائية التي اتخذتها السلطة النقدية، ولا سيما برنامج إعادة التمويل الخاص.

أما بالنسبة للوضع الموحد للبنوك الخاصة، فقد تم تسجل انخفاض طفيف في الملاءة المالية، حيث انخفضت نسبة الملاءة الكلية إلى 19,99% في عام 2021 مقارنة بـ 20,40% في عام 2014، وبلغت نسبة الملاءة القاعدية 19,16% في 2021 وهي نسبة منخفضه أيضا مقارنة بعام 2014 والتي بلغت 19,68%. هذا الانخفاض النسبي من ملاءة البنوك الخاصة ناتج عن الزيادة في المخاطر المرجحة (+8%) والتي تفوق قليلاً الزيادة في الأموال الخاصة (+7%) بما في ذلك بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية والأموال الخاصة النظامية.

الشكل رقم (02): يوضح تطور الملاءة الكلية للقطاع البنكي

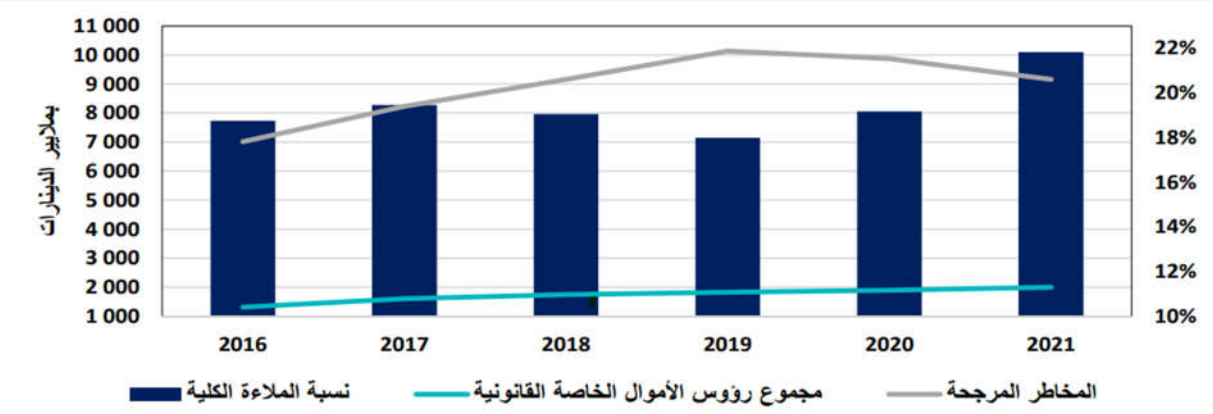

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر

2.2.5. السيولة البنكية

الجدول رقم (06): يوضح نسبة السيولة البنكية

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البنوك العمومية								
الأصول السائلة / إجمالي الأصول	%37,04	%25,85	%22,66	%21,88	%18,42	%14,21	%10,34	%35,66
الأصول السائلة / خصوم قصيرة الأجل	%83,41	%60,20	%58,84	%52,17	%46,30	%42,24	%31,54	%109,04
البنوك الخاصة								
الأصول السائلة / إجمالي الأصول	%43,95	%35,87	%29,11	%33,11	%28,52	%27,31	%30,29	%35,29
الأصول السائلة / خصوم قصيرة الأجل	%75,38	%69,79	%56,25	%60,58	%52,61	%52,45	%59,46	%68,90
القطاع البنكي								
الأصول السائلة / إجمالي الأصول	%37,96	%27,14	%23,52	%23,51	%19,84	%15,97	%13,11	%35,74
الأصول السائلة / خصوم قصيرة الأجل	%82,06	%61,64	%58,39	%53,70	%47,45	%44,23	%37,14	%101,66

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر (من 2014 إلى 2021)

يوضح الجدول السابق نسبة سيولة البنكية ككل لفترة زمنية تمتد من 2014 إلى 2021، ويلاحظ أن هناك انخفاض في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بالنسبة للقطاع البنكي، حيث انخفضت من 37,96% في عام 2014 إلى 13,11% عام 2020، لترتفع عام 2021 إلى نسبة قدرها

35,74%. أما بالنسبة للأصول السائلة على الخصوم قصيرة الأجل، فقد انخفضت أيضا من 82,06% في عام 2014 إلى 37,14% بنهاية عام 2020، لتعود لزيادة ملحوظة بشكل كبير إلى 101,66% في 2021.

لا يزال حجم القطاع البنكي، بالنظر إلى إجمالي أصوله مهيمنا ومسيطرا عليه من طرف البنوك العمومية، التي يمثل إجمالي أصولها الإجمالية أكثر من 87% من إجمالي أصول القطاع البنكي. بالنسبة للسنة المالية 2021 سجلت زيادة كبيرة في إجمالي أصول القطاع البنكي تقدر بـ 21,41% مقابل نمو شبه معدوم يقدر بنحو (0,75%) في السنوات الماضية. اتسم عام 2021 بتغير ملحوظ وعودة الأصول السائلة إلى المستوى المطلوب، حيث شهد القطاع البنكي الجزائري زيادة كبيرة في أصوله السائلة، مدعومة بشكل أساسي بزيادة في الأصول السائلة للبنوك العمومية، والتي شهدت تجاوز نسبة الأصول السائلة / الخصوم قصيرة الأجل عتبة 100%، وهذا التحسن هو نتيجة برنامج إعادة التمويل الخاص، والذي سمح للبنوك العمومية بالحصول على المزيد من السيولة، بهدف زيادة قدرتها على التمويل.

على أساس موحد فإن الأصول السائلة للقطاع البنكي تغطي التزاماته (الخصوم قصيرة الأجل) بنسبة 101,7% في ديسمبر 2021 مقارنة بـ 82,06% فقط في ديسمبر 2014، وهذا نتيجة لزيادة الأصول السائلة بـ: 230,30%. كما هو الحال مع مستوى تغطية الأصول السائلة لمجموع الخصوم قصيرة الأجل، فقد زادت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بأكثر من ثلاث مرات، بمعدل تغطية يفوق 35,7% في عام 2021 مقابل 13,1% فقط في عام 2020.

3.5. مردودية وهوامش البنوك

1.3.5. مؤشرات مردودية البنوك

1.1.3.5.العائد على رأس المال

الجدول رقم (07): يوضح تطور العائد على رأس المال والرافعة المالية خلال الفترة (2014-2021)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البنوك العمومية								
العائد على رأس المال	%25,22	%23,37	%18,69	%19,99	%22,68	%11,85	%8,48	%10,40
الرافعة المالية	14	13	11	10	10	10	10	10
البنوك الخاصة								
العائد على رأس المال	%19,97	%16,10	%15,28	%14,69	%21,21	22,45	%11,95	%15,36
الرافعة المالية	6	5	5	6	6	6	6	6
القطاع البنكي								
العائد على رأس المال	%23,75	%21,48	%17,89	%18,84	%22,38	%13,69	%9,01	%11,18
الرافعة المالية	12	11	10	9	9	10	10	10

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر (من 2014 إلى 2021)

يلاحظ من الجدول أعلاه أن مردودية البنوك العمومية انخفضت بنسبة (5,23-) من 25,22% المسجلة عام 2014 إلى 19,99% عام2017، في حين إرتفعت مردودية الأموال الخاصة (العائد على رأس المال) إلى 22,68% في عام 2018 بفضل النمو الجيد للنتائج (30%) فيما يتعلق بمتوسط رأس المال (9,5%)، وانخفضت مرة أخرى لتصل إلى 10,40% بنهاية عام 2021. كما شهدت البنوك الخاصة تراجعا في نسبة العائد على الأصول التي سجلت 19,97% في 2014 إلى 14,69% مقارنة بعام 2017، فيما ارتفعت هذه النسبة في 2018 لتسجل 21,21%، وانخفضت مجددا في سنة 2019 و2020 و2021 بمعدلات (22,45 و11,95% و15,36%)، وبالنسبة لوضعية القطاع البنكي ككل عرف هو كذلك انخفاض في العائد على رأس المال الذي سجل عام 2014 نسبة 23,75% لينخفض عائدا إلى 11,18% نهاية عام 2021.

- **العائد على الأصول**

الجدول رقم (08): يوضح العائد على الأصول خلال الفترة (2014-2021)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البنوك العمومية								
العائد على الأصول	%1,77	%1,76	%1,68	%1,97	%2,27	%1,26	%1,23	%1,77
الهامش البنكي	%3,21	%3,51	%3,89	%3,87	%3,96	%3,39	%3,33	%2,79
البنوك الخاصة								
العائد على الأصول	%3,38	%3,31	%2,84	%2,59	%3,38	%3,16	%2,73	%3,02
الهامش البنكي	%5,74	%6,40	%5,85	%5,98	%6,57	%6,85	%6,16	%5,58
القطاع البنكي								
العائد على الأصول	%1,99	%1,92	%1,83	%2,05	%2,42	%1,51	%1,43	%1,95
الهامش البنكي	%3,56	%3,86	%4,14	%4,15	%4,32	%3,85	%3,70	%3,18

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر (من 2014 إلى 2021)

بُناء على الجدول أعلاه، يُلاحظ أن مؤشر العائد على الأصول للبنوك العمومية المقاس بنسبة (الناتج/مجموع متوسط الأصول) خلال عام 2014 قد سجل معدل 1,77%، ثم انخفضت هذه النسبة خلال كل من عامي 2015 و2016 بنسب 1,76% و1,68% على التوالي، بينما شهدت ارتفاعا إلى 2,27 % في عام 2018 مقابل1,97 % في عام 2017، ثم انخفضت مرة أخرى في 2019 و2020 بنسبة 1,26% و1,23%، لترتفع بنهاية عام 2021 بنسبة 1,77%. كما أن مؤشر العائد على الأصول للبنوك الخاصة متقلب إلى حد ما، حيث سجل انخفاض كبير من 3,38% من عام 2014 إلى2,59% في عام 2017، وارتفعت هذه النسبة إلى 3,38 % في عام 2018. وانخفضت بشكل طفيف خلال عامي 2019 و2020 بنسبة 3,16% و2,73% بسب تأثير الجائحة التي مرت بها البلاد خلال تلك الفترة، لترتفع مجددا مع تحسن الأوضاع في البلاد خلال عام 2021 لتسجل معدل 3,02%.

انخفض متوسط معدل مردودية الأصول للقطاع البنكي ككل من 1,99% في عام 2014 إلى 1.83% لعام 2016، ليرى تحسنا في عامي 2017و 2018 بنسبة (2,05% و2,42%) على التوالي، وانخفضت في سنة 2019 بـ: 1,51% و1,43% في 2020، لترتفع مع نهاية سنة 2021 بنسبة 1,95%.

2.3.5. الهامش البنكي

الجدول رقم (09): يوضح الهوامش البنكية خلال الفترة (2014-2021)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البنوك العمومية								
هامش الفائدة /الدخل الخام	%66,68	%65,76	%72,32	%72,72	%80,79	%81,17	%72,99	%78,48
البنوك خارج الفائدة /الدخل الخام	%40,58	%39,24	%31,43	%33,75	%26,39	%28,12	%34,51	%32,14
البنوك الخاصة								
هامش الفائدة /الدخل الخام	%69,12	%71,51	%73,38	%74,25	%71,14	%69,72	%75,34	%79,30
البنوك خارج الفائدة /الدخل الخام	%41,29	%43,43	%46,27	%46,16	%40,49	%39,46	%41,46	%43,59
القطاع البنكي								
هامش الفائدة /الدخل الخام	%67,19	%66,81	%72,51	%73,00	%78,78	%78,89	%73,47	%78,68
البنوك خارج الفائدة /الدخل الخام	%40,73	%40,01	%34,08	%35,99	%29,34	%30,79	%34,93	%35,87

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر (من 2014 إلى 2021)

على الرغم من أن تطور هذه المؤشرات غير متجانس، إلا أن الهوامش البنكية لدى البنوك الخاصة ارتفعت بنسبة 10,18%من عام 2014 إلى غاية عام 2017، لتراجعا بـ 3,11% في عام 2018 و1,42% في 2019 نتيجة إلى زيادة أكبر في الدخل الخام (+25,3%) مقارنة بالزيادة في هامش الفائدة (+20,1%)، في المقابل سجلت الهوامش البنكية لدى البنوك العمومية نسبة موجبة تقدر بنحو 8%.

في نهاية عام 2021، ارتفع هامش الفائدة بالنسبة لإجمالي دخل القطاع البنكي ككل خلال الفترة ما بين 2014 و2019 بمقدار 5,2 نقطة مئوية، حيث انتقل من 73,5% في 2020إلى 78,7% في ،2021 بعد انخفاض في هامش الفائدة بنسبة (-6,5%) أقل من نسبة الانخفاض في إجمالي الدخل الخام والمقدر بـ: 12,7%، اما بخصوص معدل الأعباء البنكية خارج الفوائد المنسوبة إلى إجمالي الدخل فقد تحسن بشكل طفيف من 34,93% في عام 2020 إلى 35,87% عام 2021، بعد انخفاض كبير بنسبة 15,3% في الأعباء البنكية خارج الفوائد.

IV- الخاتمة

يعد النظام البنكي السليم أحد الركائز الضرورية لسلامة النظام المالي ككل والقطاع الاقتصادي بشكل عام، ويعتبر النشاط البنكي من العناصر الضرورية لتحقيق الاستقرار المالي، وذلك من خلال وضع القواعد والمعايير التي تدخل في إطار متطلبات الرقابة البنكية، وبالتالي يعتبر بنك الجزائر أحد الفاعلين الرئيسيين في تطبيق الحوكمة البنكية داخل البنوك، وتتوقف مقدرة النظام البنكي على

مواجهة الأزمات على مدى قدرة الإجراءات والتدابير الاحترازية الموضوعة من قبل السلطات النقدية للوقاية من منها.

1.النتائج

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج وهي كتالي:

- ❖ يعتمد النظام البنكي الجزائري في مواجهة الأزمات على مدى قدرة الإجراءات والتدابير الاحترازية التي تضعها السلطات النقدية لبنك الجزائر للوقاية من الأزمات وتحقيق الاستقرار المالي داخل المنظومة البنكية الجزائرية.
- ❖ تلعب الحوكمة البنكية دوراً هاماً ومهماً داخل بنك الجزائر الذي يمثل أول هيئة رقابية مسؤولة عن متابعة تطبيق محتويات اتفاقيات بازل من قبل البنوك الجزائرية.
- ❖ معدل الملاءة للقطاع البنكي خاصة بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية ومعدل الملاءة الإجمالية تجاوزت بوضوح متطلبات الحد الأدنى للقواعد الإحترازية الموصى بها في إطار بازل 3 خلال فترة الدراسة.
- ❖ مستوى الملاءة للقطاع البنكي مستقر نوعا ما خلال فترة الدراسة، على الرغم من ارتفاع المخاطر بنسبة 10,8% في بعض السنوات، هذا الإرتفاع تم تعويضه وتغطيته بارتفاع موازي ومساوي بنسبة 10,9% لإجمالي الأموال الخاصة.
- ❖ يشير تحليل مؤشرات الصلابة المالية إلى أن وضعية القطاع البنكي تبقى مريحة كما كانت عليه في الأعوام الماضية، باستثناء السيولة البنكية التي استمرت في الانخفاض خلال السنوات الأخيرة.
- ❖ بعض المؤشرات شهدت تطورات جيدة مثل مؤشر مردودية الأصول ومؤشر مردودية رأس المال، فيما عرفت مؤشرات أخرى تراجعاً في نسبها.
- ❖ لا يحتوي النظام البنكي الجزائري على هيئات الرقابة البنكية القوة والقادرة على اكتشاف مدى ملاءمة رأس المال ومدى كفايته لتغطية المخاطر المختلفة من أجل تحقيق الاستقرار المالي الأمثل،
- ❖ يدعم بنك الجزائر البنوك ويزودها بمزيد من السيولة ويعزز من رأس مالها لاحتواء آثار الأزمات التي تمر بها البلاد.
- ❖ خفض بنك الجزائر معدل الاحتياطي الإجباري إلى 2% في زمن كوفيد-19 من أجل تجنب الأزمة مع الحفاظ على إجراءات التخفيف الأخرى، التي تعفي البنوك من بناء وسادة أمان وإعادة جدولة ديون عملائها، والتي كانت تقدر بـ 3%.

- ❖ رغم تداعيات وباء كوفيد-19 التي سببها للقطاع خلال عامي 2019و2020، أظهر القطاع البنكي الجزائري صموده بفضل الجهود المشتركة للسلطات العامة والسلطة النقدية لاحتواء آثار هذه الأزمة الصحية.
- ❖ تسيطر البنوك العمومية على 81,9% من إجمالي الناتج الصافي البنكي.
- ❖ تخضع البنوك للقواعد الجديدة لتحديد الأموال الخاصة ولمخططات التقارير وفق المعايير الدولية من عام 2014 حتى اليوم.
- ❖ في ظل الأزمة الصحية العالمية التي مست العالم باسره، تم تخفيف بعض القواعد وخاصة تلك المتعلقة بوسادة الأمان والمتعلقة بنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، وإعفاء البعض من إنشائها.
- ❖ تخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والتي أتاحت رفع مستويات كفاية رأس المال لديها إلى مستوى أعلى من الحد الأدنى التنظيمي المطلوب.
- ❖ تحد ملكية الدولة لمعظم البنوك العاملة في الجزائر من المنافسة الشفافة بينها، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي.

2.الإقتراحات

من خلال هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها نقدم بعض التوصيات وهي كالآتي:

- ❖ ضرورة تفعيل الحوكمة البنكية داخل البنوك والمؤسسات الجزائرية من خلال تطبيق مبادئها التي نصت عليها المنظمات والهيئات الدولية.
- ❖ تهيئة البيئة الملائمة لتطبيق الحوكمة البنكية داخل البنوك الجزائرية على أساس تطوير التشريعات وإعداد الأطر القانونية والرقابية اللازمة لتطبيقها وفق أفضل الممارسات العالمية.
- ❖ تعزيز مبادئ الممارسات السليمة للرقابة البنكية في الجهاز البنكي الجزائري من أجل تعزيز الاستقرار المالي، حيث يعتمد ذلك على أن يكون بنك الجزائر هو المسؤول الأول عن التنظيم والرقابة على الجهاز البنكي والبنوك نفسها.
- ❖ تطوير النظام الرقابي والإشرافي لبنك الجزائر لتحقيق الاستقرار المالي، بما يواكب المخاطر الجديدة في ظل التطورات الأخيرة في مجال التكنولوجيا الحديثة.
- ❖ على بنك الجزائر إصدار دليل أساسي للحوكمة البنكية والمساهمة في تشجيع البنوك على التطبيق قواعدها على النحو الأمثل والفعال.

V- المراجع

- **أحسين عثماني ، و أميرة بن مخلوف. (30 06, 2015). دور الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر وتحقيق الإستقرار المالي. مجلة العلوم الإنسانية، 15(01)، الصفحات 593-616. تاريخ الاسترداد 20 01, 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/88209**
- أحمد شفيق الشاذلي. (2014). الإطار العام للإستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- بلقاسم بوفاتح. (01 12, 2022). دور الحوكمة المصرفية في تحقيق التنمية المستدامة-حالة البنك الإسلامي للتنمية 2030. مجلة المقريزي للدراسات الإقتصادية والمالية، 6(2)، الصفحات 291-306. تاريخ الاسترداد 26 01, 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/205979
- رابح بوقرة، و محاد عريوة . (30 06, 2016). مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في البنوك التجارية في اطار معايير المحاسبة الدولية لتفعيل رقابتها وتحسين أدائها المصرفي. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 1(1)، الصفحات 51-33. تاريخ الاسترداد 25 01, 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/38679
- ريمة ذهبي . (2013). الإستقرار المالي النظامي:بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة(2003-2011)-(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة قسنطينة 2.
- سهيلة قطاف. (31 01, 2018). تقييم سلامة الإستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS. مجلة دراسات العدد الإقتصادي، 9(1)، الصفحات 197-213. تاريخ الاسترداد 15 01, 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/37939
- صبرينة صالحي. (15 06, 2012). أزمات القطاع المصرفي والمالي بين حدود التحرير المالي وضمانات الحوكمة. مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 5(7)، الصفحات 143-159. تاريخ الاسترداد 19 01, 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/13103
- عبد الباسط مبروك شادي، و معمر بوطالي. (30 06, 2022). أثر الحوكمة على الأداء المالي في المؤسسات المصرفية -دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 7(1)، الصفحات 282-299. تاريخ الاسترداد 25 01, 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/198626
- عبد الرحمن بن ساعد. (19 06, 2014). إتجاهات وآليات الإستقرار المالي العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.
- عبد الرحمن بن شيخ. (2009). إتجاهات تقييم إستقرار النظام المالي في الإطار العولمي الجديد-دراسة حالة الجزائر(مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- عبد الرحمن بن شيخ. (30 06, 2017). دور سياسات الاستقرار المالي في تحسين الأداء والتطور الإقتصادي. مجلة المعيار، 8(1)، الصفحات 274-287. تاريخ الاسترداد 15 01, 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/46338
- عبد الكريم قندوز، خليل سائد، و عبد الله سراج. (2022). محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- محسن الربيعي حاكم، و عبد الحسين راضي حمد. (2012). حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة. دار اليازوري العلمية.
- محمد المهدي الأمير أحمد. (24 12, 2019). آليات الحوكمة المصرفية ودورها في جذب الإستثمار: دراسة ميدانية على عينة من المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. مجلة بحوث الإدارة والإقتصاد، 01(04)، الصفحات 65-82. تاريخ الاسترداد 16 01, 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/121913
- مشتاق محمود السبعاوي، سلام انور أحمد، و يالجين فاتح سليمان. (2012). الإستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي- دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية، 02(02)، الصفحات 67-92. تاريخ الاسترداد 10 01, 2023

- مليكة كركار. (2004). تحديث الجهاز المصرفي الجزائري على ضوء معايير -بازل-(مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البليدة: جامعة سعد دحلب.
- ميمي جدايني. (01 06, 2014). دور استقلالية بنك الجزائر في تفعيل تطبيق القواعد الاحترازية للجنة بازل. مجلة معارف، 09(16)، الصفحات 200-177. تاريخ الاسترداد 17 01, 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/91207
- بنك الجزائر. (2018). التقرير السنوي 2018-التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر-. الجزائر: البنك المركزي الجزائري. تاريخ الاسترداد 15 02, 2023، من https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2018.pdf
- بنك الجزائر. (2019). التقرير السنوي 2019-التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر-. الجزائر: البنك المركزي الجزائري. تاريخ الاسترداد 15 02, 2023، من https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportBA2019ar.pdf
- بنك الجزائر. (2020). التقرير السنوي 2020-التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر-. الجزائر: البنك المركزي الجزائري. تاريخ الاسترداد 15 02, 2023، من https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportba2020ar.pdf
- بنك الجزائر. (2021). التقرير السنوي 2021-التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر-. الجزائر: البنك المركزي الجزائري. تاريخ الاسترداد 15 02, 2023، منhttps://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapport-ba-2021ar.pdf
- الأمر رقم 10 - 04 مؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت سنة (2010). يعدل ويتمم الأمر رقم 03 – 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، جريدة الرسمية، ع50، مؤرخة في 01 سبتمبر 2010.
- النظام رقم 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر (2008). المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، والذي ألغى أحكام، النظام رقم 04-01 المؤرخ في 04 مارس (2004). الجريدة الرسمية، ع72، صادرة بتاريخ 24 ديسمبر سنة 2008.
- النظام رقم 18-01 المؤرخ في 30 أفريل (2018). المعدل والمتمم للنظام رقم 04-03 المؤرخ في 4 مارس 2004، المتعلق بنظام ضمان الودائع البنكية.
- النظام رقم 18-02 المؤرخ 4 نوفمبر (2018). المتضمن قواعد ممارسة العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية.
- النظام رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.
- حسب نص المادة 02 من النظام رقم 91-09، الصادر بتاريخ 1991/08/14، المتعلق بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية التي يتعرض لها البنوك بسبب عملياتهم.
- حسب أحكام المادة 03 من النظام رقم 13-01، المؤرخ في 8 أفريل (2013). المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات البنكية.
- حسب نص المادة 98 من الدستور الجزائري.
- حسب نصوص المواد 35 و36و37 من قانون النقد والقرض والأمر 11-03.